



## ...التحليل الآن

دورية متخصصة فى الشؤون الدولية - تصدر عن مؤسسة الأهرام

العدد 64، إبريل 1981

### الإقتصاد المصرى فى الوثائق البريطانية (1920-1945)

د. رؤوف عباس حامد، أستاذ مساعد التاريخ بجامعة القاهرة  
وخبير بوحدة البحوث التاريخية بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

حظى الإقتصاد المصرى بجانب كبير من إهتمام بريطانيا منذ إحتلالها مصر فى عام 1882، فحرصت على متابعة الإهتمام بالزراعة والرعى، وتدعيم الصفة التخصصية للإقتصاد المصرى من حيث التركيز على إنتاج القطن الذى كانت تتجه معظم صادراته (80%) إلى بريطانيا. كما لعب الإقتصاد المصرى دورا كبيرا فى مساندة المجهود الحربى لبريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى. وما أن وضعت الحرب أوزارها، وتحددت العلاقات المصرية البريطانية فى إطار تصريح 28 فبراير 1922 حتى اخذ الإهتمام البريطانى بالإقتصاد المصرى، يتزايد بصورة تعكسها الوثائق البريطانية إذ إستقر فى أذهان الساسة الإنجليز أن ربط المصالح الإقتصادية المصرية بعجلة الإقتصاد البريطانى يدعم الوجود البريطانى فى مصر ويضعف موقف الحركة الوطنية المصرية فى مواجهتها لهذا الوجود. ولذلك كانت دار المندوب السامى بالقاهرة (السفارة البريطانية بعد 1936) توالى الخارجية البريطانية ومجلس التجارة Board of Trade ومصلىحة التجارة الخارجية – Department of Overseas Trade بكل صغيرة وكبيرة تتصل بالأوضاع الإقتصادية فى مصر. وكانت تلك المعلومات تعرف طريقها إلى غرف التجارة البريطانية فى مانشستر ولانكشير وإتحاد الصناعات البريطانى كما كانت وجهات نظر تلك المؤسسات البريطانية التى تتصل بالمصالح الإقتصادية البريطانية تبلغ لدار المندوب السامى بمصر.

وتهتم هذه الدراسة بالجانب الإقتصادى فى الوثائق البريطانية فى الفترة 1920- 1945 لما هذه الفترة من أهمية فى تاريخ مصر الإقتصادى، فهى الفترة التى شهدت نشاط الرأسمالية الوطنية التى هيات لها ظروف الحرب العالمية الأولى، فرصة نادرة للنمو، طرقت خلالها أبواباً جديدة للإستثمار فى ميدان الصناعة والتجارة، كانت موصدة فى وجهها من قبل، والتى سعت للأسهام بنصيب معقول فى النشاط الإقتصادى للبلاد، يتكافأ مع ما لها من وزن فى البلاد ومع الدور الذى لعبته فى الحركة الوطنية، فأقامت من بنك مصر صرحا للإقتصاد الوطنى، وهى الفترة التى شهدت محاولات الحكومات الوطنية فتح أسواق جديدة للقطن المصرى، تقلل من خطورة إعتقاد مصر على السوق البريطانية وحدها، كما شهدت محاولة الحكومة الوطنية تدعيم الصناعة المصرية الوليدة وحمايتها عن طريق التعريفية الجمركية (1930) وإلغاء الإمتيازات الأجنبية (1937) وماترتب عليه من آثار على حركة الإستثمارات فى السوق المصرية كما شهدت نفس الفترة الحرب العالمية الثانية والمناخ الذى هيات له نمو الإقتصاد الوطنى وزيارة حجم الدور الذى لعبته الحكومة فى توجيه الإقتصاد خلال الحرب، وإن كان ذلك لخدمة الحلفاء إلا أنه لم يخلُ من نواح إيجابية بالنسبة للتطور الإقتصادى فى البلاد.

وتقع الوثائق البريطانية التى تهتم بالأحوال الإقتصادية فى مصر – خلال الفترة موضوع الدراسة ضمن مجموعتين أرشيفيتين من محفوظات دار السجلات العامة Public Record Office هما :

1- المرسلات التجارية والقنصلية. Commercial & Consular Correspondence وتهتم هذه المجموعة بالتجارة والإستثمارات بالدرجة الأولى، وتتضمن مراسلات وتقارير صادرة من غرفة التجارة البريطانية بمصر إلى وزارة الخارجية البريطانية، ومن الشركات البريطانية صاحبة الإستثمارات بمصر. نتناول مسائل تتصل بنشاطها فى مصر، ومراسلات من مجلس التجارة البريطانية ومصلىحة التجارة الخارجية، تتعلق بالتبادل التجارى بين البلدين ومنافسة الدول الأوربية الأخرى لبريطانيا فى هذا المجال، والإتفاقيات التجارية المبرمة بين مصر وبريطانيا. وبينها وبين الدول الأوربية الأخرى، كذلك تقارير القناصل البريطانيين بمصر (القاهرة، الإسكندرية، بورسعيد) حول تجارة مصر الخارجية والمسائل المتعلقة بالنظام الجمركى المصرى وحركة الملاحة فى الموانى المصرية، وحركة السوق المحلية ومشاكل العمل والعمال.

2- المراسلات السياسية : Political Correspondence وتتضمن كل المراسلات والتقارير المتبادلة بين دار المندوب السامى والخارجية البريطانية، وتشتمل هذه المجموعة على المسائل المتعلقة بالتبادل التجارى بين مصر وبريطانيا، والمنافسة التى كانت تواجهها المنتجات البريطانية من جانب الدول الأخرى فى السوق المصرية، كما تشتمل على تقارير

دورية عن الأحوال الاقتصادية في مصر أعدتها دار المندوب السامي أو غرفة التجارة البريطانية في مصر تعطي صورة دقيقة عن الاقتصاد المصري من حيث : الموارد، والاستثمارات، وحركة التجارة الداخلية والخارجية، وحجم الصناعة المحلية، وتكاليف المعيشة في الريف والمدن، ومظاهر تدخل الدولة في الاقتصاد ، وكانت دار المندوب السامي ترفع هذه التقارير بصفة دورية كل ستة شهور إلى وزارة الخارجية البريطانية، ثم أصبحت هذه التقارير ربع سنوية اعتباراً من عام 1935 بعد إنشاء السكرتارية التجارية الملحقة بدار المندوب السامي (ثم بالسفارة فيما بعد) وإشترك في تسمية من شغلوا هذا المنصب كل من مجلس التجارة وغرفة التجارة البريطانية بالإضافة إلى وزارة الخارجية<sup>1</sup>، ثم رفع هذا المنصب إلى درجة وزير مفضوض خلال الحرب العالمية الثانية، وتنوعت التقارير التي كانت تمدها السكرتارية التجارية خلال الحرب وترسلها إلى الخارجية البريطانية فمنها ما كان يصدر أسبوعياً ويتتبع تكاليف المعيشة وأحوال السوق المحلية ومنها ما كان يصدر شهرياً ويقدم عرضاً عاماً للأحوال الاقتصادية للبلاد، وتقدم هذه التقارير الدورية التي تسجل نبض الاقتصاد المصري مادة لاغنى عنها لكل باحث يهتم بدراسة تاريخ مصر الاقتصادي. كذلك كان المستشار المالي البريطاني بوزارة المالية المصرية يقدم تقريراً سنوياً إلى دار المندوب السامي يتناول فيه بالتحليل المركز المالي لمصر في ضوء الميزانية السنوية يرفعه المندوب سامي لوزارة الخارجية البريطانية التي كانت بدورها توافي مجلس التجارة البريطاني بصورة من هذا التقرير، وكثيراً ما كانت الخارجية البريطانية تطلب من دار المندوب السامي الرجوع إلى المستشار المالي في أمر من الأمور التي تهم المستثمرين البريطانيين رغم أنه من الناحية النظرية، موظف مصري فيستجيب المستشار المالي ويعتقيراً حول الموضوع وغالباً ما كان يشير في مثل تلك التقارير إلى أنه قد رجع إلى محافظ البنك الأهلي المصري (وكان إنجليزيا) ورئيس غرفة التجارة البريطانية في مصر لإستجلاء بعض جوانب المسألة التي طلب منه بحثها. وهذه التقارير على درجة كبيرة من الأهمية لدراسة الأحوال المالية للبلاد وتقدم مع غيرها صورة لإقتصاديات مصر.

\*\*\*\*

ويتضح للباحث الذي يرجع إلى هذه الوثائق أن الزراعة والري نالتان جانباً كبيراً من إهتمام الوثائق البريطانية التي إشمطت على تقارير عن أحوال الزراعة من حيث مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، ومساحة الأراضي المنتجة للمحاصيل ونوعية تلك المحاصيل ومقدارها.. إلخ، كما عنيبت بالرى فتضمنت دراسات تفصيلية قدمها الخبراء الإنجليز حول وسائل التحكم في مياه النيل<sup>2</sup>.

غير أن إهتمام بريطانيا بالقطن يبدو جلياً في بداية تلك الفترة، إذ تحتوى الوثائق البريطانية على تقارير تتعلق بنشاط مكتب أبحاث القطن في مصر Cotton Research Bureau الذي كان يضم خبراء إنجليز ومصريين، ويسعى لتحسين إنتاج القطن وإستنباط سلالات جديدة منه أجود نوعاً وأوفر إنتاجاً<sup>3</sup>.

وكان الإنجليز قد شكلوا لجنة خاصة لزراعة القطن في بلاد الإمبراطورية عرفت باسم "The Empire Cotton Growing Committee" شكّلت في مارس عام 1920 وضمت في عضويتها خبراء في الزراعة وممثلين عن غرفتي التجارة في لنكشير ومانشستر وممثلين لإتحاد الصناعات البريطاني ومجلس التجارة البريطاني تهدف إلى التنسيق بين إنتاج القطن في البلاد الخاضعة لبريطانيا. وقد زارت اللجنة كل من العراق والهند ومصر والسودان. وأوصت في تقريرها بوضع خطة للتحكم في إنتاج القطن طويل التيلة في مصر والهند وتبنى الإستثمارات البريطانية لمشروع زراعة نفس النوع من القطن بأرض الجزيرة في السودان<sup>4</sup>.. ونوهت بما للمشروع الأخير من أهمية خاصة بالنظر إلى خطورة إعتقاد صناعة المنسوجات البريطانية على القطن المصري بدرجة كبيرة لا سيما بعد إرتفاع مد الحركة الوطنية في مصر. كما أن الإهتمام بزراعة الاقطن طويلة التيلة في السودان يعطى بريطانيا ورقة رابحة تلعب بها في مواجهة الحركة الوطنية في مصر، فتقلل من وادراتها من القطن، كلما أرادت ممارسة الضغط السياسي على الحكومة المصرية<sup>5</sup>

وكثيراً ما كانت المصالح التجارية البريطانية تتدخل لدى الحكومة المصرية لإصدار التشريعات التي تكفل لها الحصول على القطن المصري طبقاً للمواصفات التي حددتها اللجنة الخاصة بزراعة القطن في الإمبراطورية، من ذلك ماحدث من تدخل غرفة تجارة مانشستر لدى السلطات البريطانية للضغط على الحكومة المصرية – حتى تصدر تشريعاً يحظر خلط القطن (1927)<sup>6</sup> وآخر لمنع الغش التجاري (1928)<sup>7</sup> لضمان حصول المستوردين الإنجليز على أجود رتب القطن المصري وأنقاها.

<sup>1</sup> F.O.371/19082/J327,1190,creation of commercial secretariat in Egypt, January 1953

<sup>2</sup> انظر على سبيل المثال

F.O 371/8076 ,Agricultural & economic situation in Egypt ,memo ,July 1920

F.O 371/J3318,Irrigation and Nile Control ,report, Nov.1928

<sup>3</sup> F.O 371/ I3161,cotton ,Research Bureau in Egypt ,report march 1920

<sup>4</sup> F.O 371/E3302 ,E3426 , The Empire Cotton Growing Committee, report on visit to Mesopotamia, India, Egypt & Sudan. Apr. 1920

<sup>5</sup> F.O 371/E13948 Cotton Growing in the Sudan ,memo Jan.1922

<sup>6</sup> F.O 371/J3248 , Law against mixing cotton ,views of Manchester Chamber of Commerce , Dec.1926

وحرصت التقارير الاقتصادية الدورية على رصد حالة محصول القطن في كل عام من حيث المساحة المزروعة، وحجم الإصابة بالآفات والجهود التي بذلت لمقاومتها، ومقدار المحصول ومدى جودته وأسعاره، كما تتبعت حركة صادرات القطن إلى بريطانيا وغيرها من الدول. ويتضح من هذه التقارير، أن ثمة تغيراً في اتجاه صادرات القطن المصري في الثلاثينات، فأصبحت اليابان تحتل المركز الثاني بين الدول التي أتجهت إليها صادرات القطن المصري، تلتها فرنسا ثم إيطاليا، ثم دول أوروبا الشرقية، فالإتحاد السوفيتي، ثم ألمانيا، وبذلك لم تعد بريطانيا تستأثر بالقسط الأكبر من صادرات القطن المصري فبعدما كانت تحصل على 77,5% من الصادرات في مطلع العشرينات، أصبحت تستورد مانسبته 27% من صادرات القطن المصري عند نهاية الثلاثينات<sup>8</sup>، ويرجع ذلك إلى اعتماد بريطانيا على اسواق بيرو والبرازيل لاستيراد القطن كما يرجع إلى التطور التكنولوجي في صناعة النسيج فأصبحت الصناعة البريطانية تعتمد بصورة أكبر على الاقطن الأقل جودة الواردة من الهند، كما بدأ إدخال الألياف الصناعية في صناعة المنسوجات في الثلاثينات<sup>9</sup>.

\*\*\*

ونظراً لإرتباط التجارة بالمصالح الاقتصادية البريطانية في مصر إرتباطاتماً، فقد ركزت الوثائق البريطانية كل إهتمامها على هذا الموضوع، فبالإضافة إلى التقارير الاقتصادية الدورية التي كانت تبدأ عادة بعرض تفصيلي لأحوال التجارة في الفترة التي يغطيها التقرير، تحفل الوثائق (وخاصة مجموعة المراسلات التجارية والقصلية) بفيض زاخر من المكاتبات المتبادلة بين دار المندوب السامي في مصر ومجلس التجارة البريطاني ومصحة التجارة الخارجية البريطانية وغرف التجارة في بريطانيا حول النشاط التجاري في مصر، سواء كان نشاطاً لدول منافسة لبريطانيا في السوق المصرية أو نشاطاً بريطانياً، كما تضم الوثائق تقارير خاصة بتجارة مصر الخارجية ترصد حركة الصادرات والواردات المصرية، وتبين نصيب كل بلد منها، وأنواع السلع المتبادلة أو قيمة تلك السلع، والتغير في حجم الصادرات والواردات، تبعاً للتغير في العرض والطلب وظروف السوق العالمية، إلى غير ذلك من مسائل تفصيلية إشتملت عليها تلك التقارير التي إعتمدت على مصادر مصرية وبريطانية معاً، مما يعطى لها أهمية خاصة بالنسبة للباحثين في هذا الجانب من جوانب الإقتصاد المصري.

وتبين تلك التقارير، أن المحاصيل الزراعية – وعلى رأسها القطن – كانت تحتل قائمة الصادرات المصرية. ولم تثر تلك الصادرات قلق بريطانيا أو إهتمامها الكبير مادامت أنها كانت تحصل على حاجتها من الموارد الضرورية للصناعة البريطانية غير أن بريطانيا كانت حريصة كل الحرص على أن تتنازل نصيب الأسد من الواردات المصرية التي كانت تأتي في مقدمتها الفحم والحديد والصلب والآلات والمنسوجات القطنية والصوفية والأسمدة، ورغم أن معظم واردات مصر جاءت من بريطانيا التي كانت تستأثر خلال الفترة 1920-1945 بما تتراوح نسبته بين 21% - 25% من تلك الواردات، فإن دولاً أخرى كانت تنافس بريطانيا في هذا المجال مثل اليابان التي أصبحت بضائعها تحتل المركز الثاني في قائمة الواردات المصرية، وقدمت ما تتراوح نسبته بين 10% - 13% تليها ألمانيا (7% - 9%) ثم فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حيث قدمت كل منهما ما تتراوح نسبته بين 5% - 6% من الواردات وجاءت الواردات البلجيكية في ذيل القائمة<sup>10</sup>.

وشهدت الثلاثينات كسر إحتكار المنسوجات القطنية البريطانية للسوق المصرية نتيجة لجهود بنك مصر في مجال التصنيع في ظل الحماية الجمركية التي وفرتها الحكومة المصرية، ولقيام اليابان بغمر الأسواق المصرية بالمنسوجات القطنية الرخيصة التي لبت حاجة الطبقات الشعبية وظلت واردات الأقمشة اليابانية تمثل ما يتراوح بين 60% - 65% من واردات الأقمشة القطنية حتى عام 1937، مما دفع المصالح التجارية البريطانية، إلى الضغط على الخارجية البريطانية للتدخل لدى الحكومة المصرية، لإقرار نظام الحصص على واردات مصر من المنسوجات القطنية فيوزع ما تستورده البلاد من تلك السلعة على الدول بنسبة شرائها للقطن المصري. وإحتل هذا الموضوع جانباً كبيراً من وثائق الفترة 1935 - 1937، وإنتهى إلى قيام الحكومة المصرية بفرض ضريبة إضافية على المنسوجات القطنية اليابانية بنسبة 40% ثم اضطرت الحكومة المصرية إلى إلغاء الإتفاقية التجارية المبرمة مع اليابان نتيجة تهديد بريطانيا بإنقاص وارداتها من القطن المصري وأصدرت الحكومة المصرية قرار بتطبيق نظام الحصص (1939) ولكن قيام الحرب العالمية الثانية عطل تنفيذ القرار<sup>11</sup>.

وتشير الوثائق إلى أن بريطانيا لم تكن تنظر بعين الإرتياح إلى دخول مصر في علاقات تجارية مع دول بعينها مثل الإتحاد السوفيتي فقد عبرت السلطات البريطانية عن إستيائها لقيام علاقات تجارية بين مصر وروسيا عام 1926 وحذرت

<sup>7</sup> F.O 371/J2316 Suggested introduction of commercial fraud legislation by Manchester Chamber of Commerce, Aug.1928

<sup>8</sup> F.O 371/J1121 Egyptian measures regulating the cotton market, memo, March 1939

<sup>9</sup> F.O 371/J74 Economic Conditions in Egypt, report, Jan.1934

<sup>10</sup> F.O 371/J3607 Foreign trade of Egypt, report Aug.1936 ; J1476 Foreign Trade of Egypt, report, Apr.1938; J2106 Foreign Trade of Egypt, report, 1942

<sup>11</sup> F.O 371/J1043/J178, Increase of Egyptian Customs on cotton textiles, Lancashire and Manchester views, memo, Apr.1938; J240 application of Quota system for cotton piece goods, report, Jan.1939

الحكومة المصرية من مغبة إنتشار الشيوعية نتيجة لهذه العلاقات التجارية، وإزداد قلق بريطانيا عندما أنشأ السوفيت مكتبةً تجارياً في القاهرة (1928) خاصة أن روسيا كانت تنافس بريطانيا في تصدير الفحم وبعض المواد المصنعة إلى مصر<sup>12</sup>. كذلك عبرت الوثائق في أكثر من مناسبة عن عدم إرتياح المصالح التجارية البريطانية لظاهرة نمو التجارة بين مصر وكل من إيطاليا وألمانيا وفي الثلاثينات ونظرت بعين الريبة إلى إزدياد النشاط التجارى الأمريكى في مصر خلال الحرب الثانية، وإتجاه المؤسسات التجارية الأمريكية إلى إتخاذ وكلاء لها من رجال الأعمال المصريين مما دفع غرفة التجارة البريطانية في مصر إلى الاعتقاد بأن الامريكيين يسعون للتحالف مع الرأسمالية المحلية على حساب الإنجليز ويستعدون لوراثة المصالح البريطانية في مصر ما بعد الحرب<sup>13</sup>.

ولعل حرص بريطانيا على الإنفراد بالسوق المصرية يفسر لنا ذلك الموقف المتشدد الذى وقفته السلطات البريطانية من سياسة الحماية الجمركية التى أعلنت مصر عن إعترام تطبيقها في عام 1930 ذلك الموقف الذى تردد الوثائق صداه. فقد أثارت تلك السياسة مخاوف المصالح التجارية البريطانية ممثلة في غرفة التجارة البريطانية بمصر وغرفتى التجارة بمانشستر ولانكشير وإتحاد الصناعات البريطانى. وتشتمل الوثائق على عدد كبير من المذكرات والتقارير التى أعدتها تلك المؤسسات لتبين للحكومة البريطانية خطورة تطبيق تلك السياسة في مصر وعدد من المذكرات التى وجهتها الحكومة الإنجليزية إلى مصر للإعتراض على السياسة الجمركية الجديدة بحجة مجافاتها للإمتيازات الأجنبية التى تعطى الدول المتمتعة بها (ومن بينها بريطانيا) حق الدولة الأولى بالرعاية. وإزاء إصرار الحكومة المصرية على إصدار اللائحة الجمركية الجديدة حاولت السلطات البريطانية أن تُضمن اللائحة مواد تجعل للمحاكم المختلطة وحدها سلطة الفصل فيما قد يشجب من نزاع بين السلطات الجمركية المصرية والشركات الأجنبية. تلزم الحكومة المصرية بقبول رأى الخبراء الذين تنتدبهم المحاكم المختلطة للتحكيم في مثل هذا النزاع. وقد لعب المستشار القضاى البريطانى دوراً بارزاً في محاولة إقناع عبد الحميد بدوى باشا بهذه الإضافات وأثمرت الضغوط البريطانية كُلهاء، فجاءت نصوص اللائحة منضمته بعض الثغرات التى جعلت قبضتها تلين في بعض المواضع التى تتعارض مع المصالح التجارية البريطانية<sup>14</sup>.

وتكشف لنا الوثائق عن الدور الذى لعبته بعض الشخصيات المصرية في خدمة التجارة البريطانية في مصر، ويأتى في مقدمة هؤلاء أحمد عبود الذى كان يمثل العديد من الشركات البريطانية في مصر، وكان موضع ثقة غرفة التجارة البريطانية ومجلس التجارة البريطانية، وكثيراً ما كانت تلك المؤسسات ترجع اليه للوقوف على رايه في المشاكل التى تعترض التجارة البريطانية في مصر، وكانت الخارجية البريطانية تزكيه للعمل كوسيط في السوق المصرية وتؤكد ثقته به<sup>15</sup>. كذلك لعب أمين يوسف دور المستشار المتحمس لغرف التجارة البريطانية، وكثيراً ما كان يتردد على بريطانيا لهذا الغرض، ويقدم أفكار جديدة لمشاريع تجارية يجرى المؤسسات البريطانية على القيام بها في مصر، ولكن غرف التجارة إنتهت من دراسة تلك المشروعات والأفكار إلى الإقتناع بعدم جدواها إقتصادياً، وحذّر المندوب السامى في مصر المؤسسات البريطانية من الإستماع إليه لعدم وجود وزن خاص له في دوائر الأعمال المصرية، رغم مساعيه المخلصة لتنشيط التجارة البريطانية<sup>16</sup> وتمتع حافظ عفيفى بإحترام وتقدير المصالح التجارية البريطانية التى كانت وراء إختياره رئيساً للبعثة التجارية المصرية التى توجهت إلى لندن عام 1934، كما كانت آراء اسماعيل صدقى باشا ذات وزن خاص في دوائر الأعمال البريطانية.

\*\*\*\*

ولكن الوثائق البريطانية لم تكن تنتظر بعين الإرتياح إلى الصناعة المصرية التى بدأ بنك مصر أولى خطواتها في عام 1927، حين أسست شركة مصر للغزل والنسيج، وبدأت إنتاجها في عام 1930، وقد حرصت دار المندوب السامى، على تتبع خطة بنك مصر في هذا المجال فأرسلت تقريرين إلى الخارجية البريطانية حول الموضوع، عرضت فيهما للمواد الخام المتاحة في مصر، والتي يمكن إستخدامها في المشروعات الصناعية، وأشارت إلى احتمال قيام صناعة النسيج المصرية بمنافسة المنسوجات البريطانية في أحد أسواقها التقليدية، وشككت في إمكانية نجاح المصريين في مجال الصناعة، نظراً لنقص الخبرة الفنية وحذرت من احتمال إستيراد مصر تلك الخبرات من دول منافسة لبريطانيا<sup>17</sup>.

<sup>12</sup> F.O 371/J213 Relations between Egypt and Russia ,Jan 1926; J29 Russian Bureau in Egypt ,memo Jan.1928; J193,Soviet Trade with Egypt ,report ,May 1929

<sup>13</sup> انظر على سبيل المثال: F.O 371/J3616 ,U.S commercial Activites in Egypt ,memo Aug,1943;J4077,U.s Commercial Activities in Egypt ,memo ,Sep.1943

<sup>14</sup> F.O.371/J2937,J2990, Attitude of HMG towards Egypt's Claim to fiscal freedom after 1930 ,memo by Manchester Chamber ,Oct 1928;J154 ,from sir P.Loraine to FO, 1930

<sup>15</sup> F.O 371/J767 ,J11231 Suitability of Ahmed Abboud to continue as an Agent for U.K.firms , Feb 1935

<sup>16</sup> F.O 371/J2588,British Trade with Egypt ,views of Amin bey Yussuf,July 1930;J2102, Commercial Relations with Egypt ,conversation with Amin Bey Yussuf , Sep 1923; J2776 From Sir P.Loraine to F.O ,Nov 1934

<sup>17</sup> F.O 371/J1764 , Proposals of Banque Misr for Industerialization of Egypt ,Possibiliteties of ,report July 1929;J2809,Survey of Material Resources and Industry ,report ,1930

وقد هيأت الحماية الجمركية، الفرصة لنجاح شركة مصر للغزل والنسيج في تغطية جانب من حاجة السوق المصرية إلى المنسوجات، وكانت الشركة تمتلك (في 1936) واحداً من أكبر وأهم المصانع في العالم (وفق تقرير مايلز لامبسون) وترتبط على إنتاج الشركة خفض واردات مصر من الأقمشة الفضية بنسبة 60% عما كانت عليه من قبل، وعزا المندوب السامى هذا النجاح، إلى تعاون الشركات البريطانية المنتجة لألات النسيج مع شركة مصر، وطالب بالحد من هذا التعاون<sup>18</sup> ولكن المصالح التجارية البريطانية وإتحاد الصناعات البريطانية، رأيت أن الحكمة تقتضى دخول رأس المال كشريك لبنك مصر في صناعة النسيج، فشجعت إتحاد صباغى برادفورد على تقديم وحدة الصباغة والتجهيز، في مقابل حصة من أسهم الشركة المصرية.<sup>19</sup>

وفيما عدا متابعة نشاط بنك مصر في مجال الصناعة، لا نكاد نجد إهتماماً بالصناعات المحدودة التي كانت قائمة في مصر، مثل صناعة السكر وصناعة الأسمنت وصناعة الجلود ومنتجات الألبان وصناعة الصابون، إلا ضمن تقرير أعدته السكرتارية التجارية بدار المندوب السامى في يونيو 1937 قدمت فيه مسحا شاملاً لمصادر المواد الخام وللصناعة في مصر.<sup>20</sup> هذا بالإضافة إلى بعض الإشارات المتناثرة في بعض التقارير الاقتصادية الدورية. ثم عادت الوثائق إلى الإهتمام بالصناعة من جديد خلال الحرب العالمية الثانية، لإرتباطها بالجهود الحربى لقوات الحلفاء. فنجدت تقريراً حول نشاط "مجلس التخطيط والتنمية" الذى وضع مشروعاً للتصنيع، إتجه إلى تلبية الحاجات التي خلقتها ظروف الحرب، خاصة وأن مصر أصبحت مركزاً لتموين الشرق الأوسط. وكانت السياسة البريطانية ترمى إلى جعل منطقة الشرق الأوسط وحدة اقتصادية مكتفية ذاتياً خلال الحرب، فتوسعت المصانع القائمة، وأقيمت مصانع جديدة من بينها شركة مصر للحريير الصناعى، وإزداد إقبال رؤوس الأموال المصرية والأجنبية على الإستثمار فى الصناعة<sup>21</sup> فشهدت فترة الحرب تكوين 375 شركة مساهمة صناعية وتجارية بلغ مجموع رأسمالها 78 مليوناً من الجنيهات. وإهتمت التقارير الاقتصادية الأسبوعية والشهرية التي كانت تعدها السكرتارية التجارية بالسفارة البريطانية، برصد تطور الصناعة خلال سنوات الحرب<sup>22</sup> وتبين من هذه التقارير، أن النشاط الصناعى خلال الحرب العالمية الثانية، كان مقصوراً على إنتاج السلع الإستهلاكية، وأن نسبة المصانع الصغيرة بلغت 85% من جملة المصانع التي أقيمت خلال الحرب، ولكن غالبية الإنتاج جاءت من المصانع الكبيرة التي ساندتها الحكومة ومركز تموين الشرق الأوسط، وهيئات لها فرصة إحتكار بعض السلع الهامة. وترتب على نمو الصناعة خلال الحرب، إتاحة فرص جديدة للعمل زادت من حجم الطبقة العاملة، وشجعت على الهجرة من الريف إلى المدن، ونتجت عن ذلك مشاكل اقتصادية وإجتماعية كان على حكومة المصرية أن تجد حلولاً لها بعد الحرب.

\*\*\*\*

وإذا كان حظ الصناعة من إهتمام الوثائق البريطانية محدوداً، فإن السوق المالية في مصر، كانت تعد مركز إهتمام الوثائق التي تتبع حركة الإستثمارات الأجنبية في السوق المصرية، من زاوية مراقبة نشاط القوى المنافسة للمصالح البريطانية في مصر، فتضمنت المجموعات الأرشيفية المختلفة، تقارير تتعلق بنشاط البنوك والشركات التجارية الأجنبية في مصر، مع التركيز على نشاط الإستثمارات الألمانية والنمساوية والإيطالية والفرنسية، وأولت إهتماماً خاصاً لنشاط الإستثمارات الأمريكية في مصر خلال الحرب العالمية الثانية. وجزت عادة التقارير الخاصة بالسوق المالية، على تقديم احصائيات عن الشركات والبنوك التابعة لكل دولة من الدول، والعمليات التي تمارسها في مصر، وأثرها على الإستثمارات البريطانية.<sup>23</sup>

وكثيراً ما كانت بريطانيا تتدخل لدى الحكومة المصرية لإيقاف نشاط الشركات والبنوك التي تنتسب إلى الدول المعادية لها مثلها حدث بالنسبة للبنوك والشركات النمساوية والألمانية خلال الحرب العالمية الأولى، والبنوك والشركات الإيطالية واليابانية خلال الحرب العالمية الثانية.

وقد أفردت التقارير الاقتصادية الدولية، جانباً خاصاً بتتبع المركز المالى للشركات والبنوك الكبرى العاملة في مصر، ولكنها كانت تؤكد دائماً صعوبة الوقوف على الأرقام الحقيقية لإستثمارات تلك الشركات والبنوك، لأن قانون الشركات المعمول به في مصر، لم يكن يلزم سوى الشركات المصرية بتقديم إعلان ميزانيتها السنوية، أما الشركات المسجلة خارج مصر، فلم تكن تخضع لأحكام ذلك القانون. ولذلك لم تكن البنوك التجارية السبعة عشر العاملة بمصر، والتي تضمها غرفتا المقاصة بالقاهرة والإسكندرية تنشر ميزانياتها فيما عدا بنك مصر الذى أولته التقارير الاقتصادية الدورية إهتماماً خاصاً، باعتباره ركيزة الراسمالية الوطنية، كذلك اعتنت تلك التقارير، برصد حركة التعامل في سوق الأوراق المالية ودلالات تلك الحركة، وأسعار الأسهم والسندات، وتفسير التغيرات التي تدخل عليها، والتسييلات الإئتمانية وإتجاهها،

<sup>18</sup> F.O 371/J5014 From M.Lampson to Eden ,May 1936

<sup>19</sup> F.O 371/J2548 ,J2555 Bradford Dyers Association and Banque Misr factory for Spining and weaving ,may 1937

<sup>20</sup> F.O 371/J2809 Survey of Material Resources and Industry in Egypt , report ,June 1937

<sup>21</sup> F.O 371/J2586, planning and Development Board ,scheme for rapid industry report Apr 1942

<sup>22</sup> F.O 371/J3557 Egyptian War-time Economy report ,Aug. 1942; J10 Economic situation in Egypt

,report,Jan 1943; J4548,Egypt,Weekly Political and Economic Report ,Dec,1944

<sup>23</sup> F.O 371/J2382 ,Foreign Banking and Commercial interests in Egypt ,memo,Aug 1929

ونشاط شركات التأمين. كما سجلت حجم التعامل بغرفتي المقاصة بالقاهرة والاسكندرية، بما له من دلالة كبيرة على النشاط الإستثمارى والتجارى<sup>24</sup>

وتكشف الوثائق النفاذ عن الدور الذى لعبته المصالح المالية البريطانية ممثلة فى غرفة التجارة البريطانية فى مصر،<sup>25</sup> فى الضغط على الخارجية البريطانية لضمان مصالحها فى المفاوضات المصرية - البريطانية التى دارت خلال الفترة موضوع الدراسة، وإنتهت بتوقيع معاهدة 1936، فكانت غرفة التجارة البريطانية فى مصر، تدعو الحكومة البريطانية إلى عدم التسليم بمطالب الحركة الوطنية المصرية فى الإستقلال، زاعمة أن ذلك يهدد المصالح المالية البريطانية، وبررت وجهة نظرها بما يلى :

1- غيبة الموظفين الإنجليز عن الإدارة المصرية، يترتب عليه تعطيل المصالح المالية البريطانية، وعدم ضمان إرساء العطاءات الحكومية على الشركات البريطانية، خاصة وأن العروض التى تقدمها الشركات تزيد أسعارها دائما على أسعار العروض التى تقدمها الشركات المنافسة، قد جرت العادة، على فوز الشركات البريطانية بالعطاءات، لأنها تقدم خامات وآلات أجود مما تقدمه غيرها، وتنفذ العمليات المسندة إليها على الوجه الاكمال، وتلتزم بالمواعيد المحددة للتسليم.

2- إنتقال مقاليد الأمور إلى المصريين، يؤدى إلى فقدان الثقة بالإدارة المصرية التى تتمتع بسمعة سيئة للغاية، لقيامها على الفساد والمحسوبية والرشوة، مما يترتب عليه الإنسحاب التدريجى للإستثمارات البريطانية من السوق المصرية، وإتاحة المجال امام الإستثمارات الأوربية الأخرى لإحتلال مكانتها، مادام أن وكلاءها فى مصر، يجيدون التعامل مع الإدارة المصرية ويستفيدون من فسادها، بذلك تصبح الإستثمارات البريطانية ضحية منافسة غير متكافئة.

3- الإستقلال تتبعه بالضرورة سياسة قائمة على التعصب ضد الإستثمارات الأجنبية. وقد تودى مثل هذه السياسة، إلى تعرض مزارع ومناجر ومصانع الأوربيين للخطر، خاصة وأن انسحاب العناصر البريطانية من البوليس المصرى، يهئ مناخا ملائما للفوضى.

4- إذا كانت بريطانيا لا تجد مفرا من منح مصر الإستقلال، فيجب أن يكون ذلك مقرونا بالضمانات التى تكفل حرية العمل أمام الإستثمارات الأوربية عامة، والبريطانية خاصة، ولا يتحقق ذلك فى رأى غرفة التجارة البريطانية بمصر - إلا من خلال تدعيم إستقلال المحاكم المختلطة، وتوسيع حق الجمعية العمومية لهذه المحاكم فى الاعتراض (فيتو) على القوانين واللوائح المصرية التى قد تعوق حركة رؤوس الأموال الأجنبية. عندئذ تستطيع الإستثمارات البريطانية أن تنشط فى ظل منافسة "عادلة متكافئة"

قد شكلت هذه المخاوف، ضغوطا على المفاوضات البريطانى، جعلته يتمسك بضرورة وجود الموظفين الإنجليز فى المراكز الحساسة فى الإدارة المصرية وخاصة وزارات المالية والأشغال العمومية والعدل والداخلية، ويسعى لتوفير نوع من الحماية للمصالح الأجنبية فى مصر. ولكن المصالح البريطانية فى مصر لم تتأثر بتوقيع معاهدة 1936 بالشكل الذى أثارته غرفة التجارة البريطانية بمصر، إذ فتحت امام الإستثمارات الإنجليزية مجالات جديدة لممارسة نشاطها، فأرسيات عطاءات شق الطرق الجديدة التى نصت عليها المعاهدة، وتكلفت بضعة ملايين من الجنيهات، على شركات المقاولات الإنجليزية، ونالت الشركات البريطانية نصيبا من عمليات التعلية الثانية لخزان أسوان، وإقامة خزان جبل الأولياء وعمليات إستصلاح الأراضى. أو رسيات مقاوله كهربية خزان أسوان، وإقامة مصنع أسمدة النترات على ثلاث شركات إنجليزية بتكلفة قدرها سبعة ملايين جنيه، كما أسهمت رؤوس الأموال الإنجليزية فى شركة الغزل الأهلية بما قيمته 200 ألف جنيه، وفى شركة مصر للغزل والنسيج بما قيمته نصف مليون جنيه.<sup>26</sup>

والواقع أن مصر كانت مرتبطة ماليا ببريطانيا بصورة جعلت الإقتصاد المصرى يدور فى فلك الإقتصاد البريطانى. ويرجع ذلك إلى إرتباط الجنيه المصرى بالجنيه الإسترلينى. فالبنك الأهلى المصرى الذى يتولى إصدار النقد، كان إستثمارا بريطانيا، كما أن النقد المصرى تحول عن قاعدة الصرف بالإسترلينى (منذ 30 أكتوبر 1916)، وأصبحت سندات الخزنة البريطانية تشكل غطاء للنقد المصرى بدلا من الذهب.

وعندما عادت بريطانيا إلى قاعدة الذهب عام 1925 إقتفت مصر أثرها، غير أنها لم تستبدل غطاء نقدها المكون من سندات الخزنة البريطانية بالذهب وفضلت الإبقاء على السندات لما تدره من فائدة (نزولا على نصيحة الحكومة البريطانية). وحين حل الكساد العالى، خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب وتبعته مصر، فأصبح الجنيه المصرى غير قابل للصرف إلا بالإسترلينى الذى كان بدوره غير قابل للصرف.

<sup>24</sup> F.O 371/J3238 Economic Conditions in Egypt ,report, June 1937

<sup>25</sup> F.O 371/J1274 from Turner to sir P.Loraine, Apr 1930; J921 from the British Chamber of Commerce

of Egypt as regards Anglo-Egyptian treaty negotiations ,memo, Jan 1936

<sup>26</sup> F.O 371/J585 Economic Conditions in Egypt ,report, Jan 1937

وعندما تدهورت قيمة الجنيه الإسترليني بالنسبة للذهب تبعه الجنيه المصري، وإنتهى الأمر بدخول مصر مجموعة الإسترليني (1931) التي كانت تضمهلاًداً إرتبطت قيمة عملتها بالجنيه الإسترليني بعلاقة ثابتة.

وخلال الحرب العالمية الثانية، قام البنك الأهلي المصري بإصدار المزيد من أوراق النقد المصري، مقابل سندات الخزنة البريطانية لسد حاجة القوات البريطانية، وترتب على ذلك تراكم الأرصدة الإسترلينية المستحقة لمصر منذ 1916 وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي بلغت 430 مليوناً من الجنيهات. وكانت مشكلة الأرصدة الإسترلينية موضوعاً للمباحثات بين مصر وبريطانيا خلال الفترة موضوع الدراسة شغلت جانباكبيراً من وثائق العشرينات والأربعينات،<sup>27</sup> إذ كانت هذه القضية تعنى تخلص الإقتصاد المصري من الإرتباط بالإقتصاد البريطاني، لأن الجنيه الإسترليني لم يكن قابلاً للتحويل إلى العملات الأخرى التي تقع خارج مجموعة الإسترليني، وزادت صعوبات الحكومة المصرية عندما أصرت بريطانيا على عدم استخدام تلك الأرصدة في تمويل عمليات الإستيراد من بريطانيا، فضلاً عن التضخم الذي نتج عن إصدار النقد خلال الحرب العالمية الثانية، والذي أسفر عن إرتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة وأضر بالإقتصاد القومي.

\*\*\*\*

ولم تغفل الوثائق البريطانية عن تتبع ما يطرأ على تكاليف المعيشة في مصر من تطور، لما له من تأثير كبير على القوة الشرائية في السوق المصرية، ومن ثم على رواج السلع، وإلتصاله بقضية الأمن التي كانت الشغل الشاغل لدار المنسوب السامي. ولذلك نجد الوثائق تحفل بالكثير من التقارير الخاصة بتكاليف المعيشة، وخاصة في الظروف الإقتصادية الصعبة مثل فترة الكساد العالمي الكبير وفترة الحرب العالمية الثانية.

فقد عنيت التقارير التي كان يعدها القنصل البريطاني في مديريات الريف المصري، بتتبع الآثار التي تركها الكساد العالمي في أوائل الثلاثينات على الفلاحين والعمال في الريف في كل مديرية على حدة، فركزت على الصعوبات التي واجهت متوسطى الملاك وصغارهم، وصورت حالة البؤس التي كان يعيشها الفلاحون المعدمون، والبطالة التي إنتشرت بين عمال الدخان والنسيج في الغربية، وإرتفاع أسعار المواد الغذائية مع إنخفاض الأجور وعجز الفلاحين عن سداد أقساط الديون المستحقة للبنوك. وأوصت التقارير بصورة تدخل الحكومة للحيلولة دون وقوع إنفجار في الريف نتيجة لسوء الأحوال المعيشية للسكان، وتقديم معونات عاجلة للمناطق التي بلغت فيها الحالة حداً كبيراً من سوء.<sup>28</sup>

أما عن التقارير الخاصة بتكاليف المعيشة خلال الحرب العالمية الثانية، فتتبع غيرها من التقارير التي تناولت هذا الموضوع من حيث الكم ووفرة الاحصائيات وتحليلها وإستخلاص دلالاتها، إذ كانت السكرتارية التجارية بالسفارة البريطانية، تعد تقارير أسبوعية وأخرى شهرية، ترصد كل تغير يطرأ على تكاليف المعيشة؟، مع مقارنة الأرقام التي توردها بنظيرتها في الفترة السابقة عليها متخذة من 1939 سنة الأساس وتتناول الوفرة أو الندرة في المواد الغذائية، وتسجل أسعار تلك المواد ومدى ملاءمتها للدخول وخاصة للطبقات الدنيا، ومشاكل الإسكان، وإنعكاس ذلك كله على الأحوال الإقتصادية والإجتماعية.

\*\*\*\*

وأولت الوثائق إهتماماً خاصاً لإتجاه الحكومة المصرية إلى التدخل في مجال الإقتصاد منذ بداية الثلاثينات، عن طريق فرض الحماية الجمركية لصالح الصناعة الوطنية الناشئة، وكانت تلك السياسة محل معارضة المصالح التجارية البريطانية على النحو الذي سبقت الإشارة إليه. كما تدخلت الحكومة المصرية لإنقاذ أسعار القطن من الهبوط الذي أصابها نتيجة قلة الطلب على القطن المصري في السوق العالمية بسبب الكساد الكبير، فدخلت الحكومة سوق القطن مشترياً منذ مارس 1930. وأخذت الحكومة بالتخطيط الإقتصادي من أجل وضع خطة خمسية للتنمية (1935) في حدود ميزانية بلغت 36 مليوناً من الجنيهات، وزعت على المشاريع الإقتصادية والمالية والخدمات العامة، بهدف تنشيط الإقتصاد المصري، وإتاحة فرص العمل لأكثر عدد من المتعطلين. وقد إهتمت المصالح المالية البريطانية بهذه الخطة وسعت للحصول على عطاءات المشروعات لصالحها.<sup>29</sup>

وإزداد حجم الدور الذي لعبته الدولة في توجيه الإقتصاد خلال الحرب العالمية الثانية، فأستت لهذا الغرض "مجلس التخطيط والتنمية" لوضع خطة للتصنيع والتوسع في بعض الصناعات الإستراتيجية كالسكر والإسمنت، ودخلت الحكومة

<sup>27</sup> F.O 371/ E8286.E27492 ,Relations between W.O and Egypt ,financial Aspects,report July 1921;J1812 ,Notes on the financial Situation in Egypt June 1928; J1939, Agreement between Egyptian Government and National Bank of Egypt for issuing bank-notes , Sep 1940;J 1978 Egyptian stocks of gold and securities ,oct 1940

<sup>28</sup> F.O 371/J141 From Sir P.Loraine to F.O, June 1932;J3607 Economic Conditions in Egypt ,report, Aug.1935

<sup>29</sup> هناك كم هائل من الوثائق التي تتصل بإجراءات التوجه الإقتصادي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، لعل من أهمها:

F.O 371/J3607 Economic Condition in Egypt, report, Aug, 1939

سوق القطن مشترية مرة اخرى لإنقاذ أسعاره من الهبوط (أكتوبر 1939) وحددت المساحة المزروعة قطنًا، وفرضت زراعة الأرز والذرة والقمح على نطاق أوسع من ذي قبل. وأدى عجز محصول القمح إلى اقامة لجنة حكومية إختصت بدراسة توفير حاجة البلاد من القمح وتدخلت الحكومة بالتشريع لتضع نظاما للشركات ذات المسئولية المحدودة التي كثر عددها خلال سنوات الحرب، كما تدخلت بالتشريع فى سوق العمل، فحددت العلاقة بين العمال واصحاب الأعمال، وإعترفت بنقابات العمال، إلى غير ذلك من مظاهر التدخل فى الحياة الإقتصادية التى فرضتها ظروف البلاد، وسجلتها الوثائق البريطانية من زاوية تأثيرها على مصالح المالية البريطانية.<sup>30</sup>

\*\*\*\*

وهكذا تلقى الوثائق البريطانية الضوء على الإقتصاد المصرى فى الفترة 1920- 1945 من حيث الموارد والإستثمارات والتجارة والصناعة، تعطى صورة دقيقة لمستوى المعيشة وتكاليفها، وجهود الدولة للتوجيه الإقتصادى، مما يجعلها مصدرا هاما لا غنى عنه لدراسة تطور الإقتصاد المصرى فى تلك الحقبة.

---

F.O 371/J1431 Financial and Economic Assistance for Egypt, memo Apr. 1940; J1251, Anglo-<sup>30</sup> Egyptian affairs, Portest against nationalist measures affecting business, memo, May 1941; J1586 Planning and Development Borad, scheme for rapid development of industry, Apr. 1942; J349, Wheat Control Committee, report, Jan. 1943